

Distr.: General
10 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

عالم مقلوب رأساً على عقب: صعود الجنوب

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات في الدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

عالم مقلوب رأساً على عقب: صعود الجنوب

١- شارك في استضافة حلقة النقاش هذه مركز الجنوب. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم السيد ريتشارد كوزول - رايت، مدير وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية بالأونكتاد؛ والسيد مارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب؛ والسيد روب ديفيس، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ والسيد أناند شارما، وزير التجارة والصناعة في الهند؛ والسيد توني أديسون، كبير الاقتصاديين ونائب مدير المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة.

٢- وكان الهدف الأساسي للمناقشة هو مواصلة بلورة قراءة "صعود الجنوب" ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما حددها الأونكتاد ومركز الجنوب. وسلطت الأمانة الضوء على التقرير الذي ستصدره قريباً وحدتها المعنية بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية بشأن ذلك الموضوع، ثم نوقشت الجوانب الرئيسية لذلك التقرير. وقد شملت الدور المحوري للحيز السياسي في تجارب النمو والتنمية الناجحة، والحاجة إلى سياسة صناعية (تشمل قطاعي الزراعة والخدمات) لتوجيه التحول الاقتصادي، وضرورة الشمول الاجتماعي (بما في ذلك عنصر العمالة في النمو).

٣- وأشار إلى أن الخطاب التقليدي (للمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الاستشارية العالمية، وبعض الحكومات) يدعي أن الاقتصادات المتقدمة غارقة في ركود طال أمده، وأن بعض الاقتصادات النامية الكبيرة ما فتئت تنمو بقوة، ومن ثم فإن عليها أن تتولى قدراً أكبر من المسؤولية في شد الاقتصاد العالمي إلى الأمام وتمويل المعونة الدولية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. (وبعبارة أخرى، إذا كان صعود الجنوب حتمياً، فلا حاجة إلى إجراء تغييرات سياسية في الجنوب وهناك نظام عالمي جديد سينشأ بصورة تلقائية). ووفقاً لذلك الخطاب، ينبغي أن تحتل مجالات العمل هذه الأولوية لدى الأونكتاد في المستقبل.

٤- واتفق جميع المساهمين في المناقشة على أن ذلك الرأي متحيز وغير صحيح. فأولاً، بالرغم من التغيرات البادية التي حدثت في هيكل الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التغيرات في الأنماط التجارية وفي منشأ ووجهة تدفقات الاستثمار وفي معدلات النمو النسبية، فإن اقتصادات الجنوب تظل أصغر كثيراً من نظيراتها في الشمال وهي تعاني من مشاكل مشتركة حادة تتمثل في الفقر ونقص الهياكل الأساسية والبطالة المزمنة.

٥- وثانياً، تعاني الاقتصادات النامية العديد من أوجه ضعف خطيرة ويرجح أن تتأثر بتدهور الأداء الاقتصادي في السنوات القليلة المقبلة؛ ويرجح أن يضر هذا بتقاربها الأولي مع الاقتصادات المتقدمة. وتشمل المشاكل احتمال حدوث تراجع في أسعار السلع الأساسية (وهو ما سيكون له تأثير كبير بالنظر إلى هشاشة النظم المالية القائمة حول أسعار السلع الأساسية المرتفعة)، وعدم حدوث نمو يشمل الجميع في العديد من الاقتصادات النامية،

والحاجة الملحة إلى استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية (بما فيها التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة) من أجل دعم استمرار النمو.

٦- وثالثاً، تشير القراءة التقليدية إلى أن صعود الجنوب هو في الآن نفسه تلقائي (أي حتمي) وتدعمه السياسات الاقتصادية السائدة. وأشار إلى أن هذا الرأي تبسيطي أكثر مما ينبغي. ويظل التوجيه السياسي الفاعل والتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب أساسيين لدعم استمرار النمو في الجنوب.

٧- واتفق جميع المشاركين على أن حل المشكلتين المتلازمتين المتمثلتين في الحد من الفقر والاحتواء الاجتماعي لا يتوقف فقط على سياسات الاقتصاد الكلي "العامة" الجيدة. فمحور الحل هو سياسات صناعية محددة تشمل الفقراء وتوجد شكلاً أكثر توازناً من النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يعوض جزئياً عن صغر حجم معظم البلدان الفقيرة. بيد أن تنفيذ هذه السياسات يتطلب حيزاً سياسياً كافياً. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن المشكل الجوهري للاقتصادات النامية - والمحدد الأساسي لقياس مدى نجاح السياسة العامة في الاقتصادات النامية - هو إيجاد فرص العمل.

٨- وشدد المشاركون في حلقة النقاش على أن النمو الاقتصادي لا يجلب معه بالضرورة قدرًا كافياً من نمو فرص العمل والتأثير على الفقر: إذ يتوقف هذان الأمران على هيكل الاقتصاد (على سبيل المثال مدى أهمية قطاع الزراعة أو النفط).

٩- وأحد الجوانب المحددة للمشاكل الاقتصادية التي يواجهها الجنوب والتي تُنظر فيها خلال هذه الدورة هو القيود التي تكبل الاقتصادات النامية، ولا سيما في أفريقيا، بسبب صغر حجمها. ويمكن تجاوز هذا الأمر، جزئياً على الأقل، عن طريق التكامل الإقليمي ("الإقليمية الإنمائية")، ولا سيما عن طريق التجارة والهياكل الأساسية، وهو ما يمكن أن يساعد في إزالة بعض الحواجز التي تعرقل النمو وإيجاد قاعدة للتصنيع واستيعاب سلاسل القيمة في القارة. بيد أن جميع المشاركين اتفقوا على أن التجارة وغيرها من العلاقات فيما بين بلدان الجنوب يجب أن تكون مختلفة عن النمط التقليدي للعلاقات بين الشمال والجنوب.

١٠- واتفق المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة وجود تمويل محدد المهدف وكاف لدعم استمرار النمو والتنمية الشاملة للجميع. وإحدى السبل الممكنة للمضي قدماً هي إنشاء مصارف إنمائية، ومنها "مصرف مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا" الذي أعلن عنه مؤخراً.

١١- كما اتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (في مجالات التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا وما إليها) لا يغني عن التعاون بين الشمال والجنوب؛ ومع ذلك يمكن أن يقدم في الوقت نفسه شيئاً فريداً للاقتصادات النامية (ولا سيما اقتصادات أقل البلدان نمواً). فمن السمات المميزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أنه يمكن أن

يساعد في إعادة تحديد جدول الأعمال المتعدد الأطراف بطريقة أقل إضراراً بتوقعات الاقتصادات النامية على جميع المستويات الإنمائية.

١٢- واتفق جميع المشاركين في حلقة النقاش على أن الاقتصادات النامية تظل مختلفة جداً عن الاقتصادات المتقدمة، من الناحية الهيكلية ومن حيث مستويات الدخل على السواء، وأنه لا يمكن توقع نفس الالتزامات من مجموعتي الاقتصادات. واتفق المشاركون في حلقة النقاش أيضاً على أن صعود الجنوب، كما حدث سلفاً وكما يحتمل أن يستمر، أنشأ واقعاً جديداً، بما في ذلك صيغة جديدة لتعددية الأطراف، وأن هذا الواقع يجب أن ينعكس في الحوكمة العالمية كشرط لقيام نظام عالمي مستقر.

١٣- وختاماً، اتفق جميع المشاركين في حلقة النقاش على أنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة تتمثل في الفقر ونقص الهياكل الأساسية، حتى في أكبر اقتصادات الجنوب. بيد أن مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا يمكن أن توفر للبلدان النامية الأخرى نهجاً جديدة وفعالة جداً في الحد من الفقر، بما في ذلك برامج التحول التي يمكن تكرارها في مناطق أخرى. وأخيراً، من الهام إعادة التوازن بين محركات النمو الداخلية والخارجية، والحد من اعتماد الاقتصادات النامية على البيئة الخارجية والنمو المرتكز على التصدير.